الظواهر الصرفية الدلالية في مسند الإمام أحمد

د. محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن الدوغان(*)

ملخص البحث

يهدف البحث إلى استقراء الأحاديث المخالفة للقواعد الصرفية في مسند الإمام أحمد رحمه الله الذي يعد أوسع المسانيد الحديثية في عدد الأحاديث الشريفة التي احتواها، فيدرسها من الجانب الصرفي والدلالي؛ لتساعد هذه الشواهد في ضبط القواعد الصرفية، وترجيح بعض الآراء المختلفة فيها، ويجيب البحث على الأسئلة التالية: هل وجد في المسند أحاديث خالفت القواعد الصرفية؟، وهل كان لهذه المخالفة أثرها الدلالي؟، وهل تماشى هذا المعنى الدلالي مع توجيه الصرفيين لهذه الأحاديث؟

وقد استند هذا البحث إلى منهج وصفي تحليلي، اتجه فيه إلى ملاحظة الظاهرة في صورها المختلفة، ثم رصدها وتعريفها بُغية تقديم تفسير مؤسس على ضوء ملاحظات القدامى والمحدثين من علماء اللغة، وشراح الحديث.

وقسم هذا البحث بعد المقدمة، إلى تمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

في التمهيد: عرّف بمسند الإمام أحمد، وعرض فيه بإيجاز مواقف علماء اللغة من الاستشهاد بالحديث الشريف، وعرض في المبحث الأول: استعمال المصدر والماضي من (يدع)، وفي المبحث الثاني: صياغة اسم التفضيل، وفي المبحث الثالث: مجيء الفعل على صيغة (تفاعل) من الواحد، وفي المبحث الرابع: التغيير في بنية الكلمة لأجل المشاكلة.

وتوصل البحث إلى أهمية دراسة المفردات في أحوالها المختلفة، ومعرفة السياقات التي وردت فيها؛ لفهم البعد الدلالي الذي يخدم المعنى والقاعدة الصرفية معاً، وتوصل إلى أنّ عدم استعمال صيغة معينة مع موافقتها للقواعد ليس دليلاً على عدم جواز استخدامها، بل قد تستخدم ولكن بقلة، وأنه قد يغير العرب في بنية الكلمة التصريفية مراعاة للمزاوجة والمشاكلة اللغوية، وأنّ ورود الحديث يرجّح بين آراء الصرفيين المختلفة في صياغة بعض الأبنية، وأوضح البحث أهمية توجيه الدراسات البحثية إلى كتب الحديث في مصنفاتها المختلفة؛ لدراسة الظواهر الصرفية والنحوية فيها، وربط ذلك بالدلالة.

الكلمات المفتاحية: الشواهد الصرفية، مسند أحمد، الاحتجاج بالحديث، المشاكلة، السماع.

(*) أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم اللغة العربية، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– العدد الثالث عشر

Morpho-Semantic phenomena in Imam Ahmed's Musnad

Research Summary

The research aims to extrapolate the hadiths that contradict the morphological rules in the Musnad of Imam Ahmad, may God have mercy on him, which is the largest book of hadiths, in terms of the number of honorable hadiths that it contains, so he studies them from the morphological and semantic sides; To help these evidences control the morphological rules, and give preference to some of the different opinions in them, and the research answers the following questions: Were there hadiths in the Musnad that violated the morphological rules? Did this violation have a semantic effect? and did this semantic meaning match the guidance of the morphologists of these hadiths؟

This research was based on a descriptive and analytical approach, in which he turned to observing the phenomenon in its various forms, then monitoring and defining it, trying to provide an explanation based on the observations of ancient and modern linguists, and modern commentators. This research is also divided into an introduction, four chapters, and a conclusion. In the introduction: the Musnad of Imam Ahmad was introduced, in which briefly presented the positions of linguists regarding the citation of the noble hadiths, and presented in the first topic, the use of the infinitive and past participle of (Yada'a- let), and in the second topic: the formulation of the noun of preference, and in the third topic: the advent of the verb on the form (Tafa'al – to interact), and in the fourth topic: the change in the structure of the word for the sake of problematization. The research found the importance of studying vocabulary in its various cases, and knowing the contexts in which it was mentioned. To understand the semantic dimension that serves the meaning and the morphological rule together. The research also concluded that the failure to use a certain formula while it agrees with the rules is not an evidence of its impermissibility to use, rather it may be used, but rarely, and that Arabs may change the structure of the inflectional word in consideration of pairing and linguistic problems, and that the arrival of the hadith is likely between The different opinions of the morphologists in the formulation. The research also explained the importance of directing studies to books of hadiths in their various works to study the morpho-syntactic phenomena, and to link them to semantics.

Keywords: morphological evidence, Musnad Ahmed, protesting hadith, problematization, listening.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقي البحث الصرفي والدلالي اهتماماً ورعاية منذ بداية الدرس اللغوي عند العرب بسبب أهميتها في معرفة فصيح الألفاظ ودلالتها وضبط أقيستها، ولا شك أنّ التكامل بين علوم اللغة وعلم الدلالة قائم لا يمكن الاستغناء عن أيّ واحد منها.

ونجد أنّ علماء اللغة قد ضبطوا صياغة الأبنية بعدة شروط يجب توفرها فيها في كل باب منْ أبواب التصريف؛ لكن هذه الشروط وقع فيها خلاف كبير بين النحاة؛ معتمدين على ما وصلوا إليه من الشواهد الفصيحة التي تؤيد آراءهم.

والحديث النبوي الشريف معينٌ وافر، ومورد زاخر لهذا الشواهد، وفصاحة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه لا يقاربه أسلوب ولكنّ علماء اللغة قل استشهادهم بشواهد الحديث النبوي الشريف؛ بسبب موقفهم من الحديث الشريف فقد جوز علماء الحديث الرواية بالمعنى، وظلت مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف محط خلاف بين النحاة حتى وقتنا الحاضر.

من هنا كان **هدف هذا البحث** تسليط الضوء على نموذج من الأحاديث التي في ظاهرها مخالفة بعض القواعد التصريفية، فيدرسها من الجانب الصرفي والدلالي؛ لتساعد هذه الشواهد في ضبط القواعد الصرفية، وترجيح بعض الآراء المختلفة فيها، واختار هذا البحث ميدان الدراسة أن تكون في مسند الإمام أحمد الذي يعد أوسع المسانيد الحديثية في عدد الأحاديث الشريفة التي احتواها، ولذلك سمي بـ(المسند)، فإذا أطلق اسم المسند فالمقصود به مسند الإمام أحمد.

ويجيب البحث على الأسئلة التالية: هل وجد في مسند أحمد أحاديث خالفت القواعد الصرفية؟، وهل كان لهذه المخالفة أثرها الدلالي؟، وهل تماشى هذا المعنى الدلالي مع توجيه علماء اللغة الذي وجهوا هذا الأحاديث المخالفة للقواعد الصرفية؟

وقد استندت هذا البحث إلى **منهج وصفي** في البحث والتحليل، اتجه فيه إلى ملاحظة الظاهرة في صورها المختلفة، ثم رصدها وتعريفها محاولاً تقديم تفسيرٍ مؤسسٍ على ضوء ملاحظات القدامى والمحدثين من علماء اللغة، وشراح الحديث.

وعند البحث عن **دراسات سابقة** في الموضوع وقفت على دراسة بعنوان: اسم التفضيل: بين القاعدة النحوية وشواهد الحديث النبوي دراسة صرفية دلالية، وهي دراسة تتعلق بالأحاديث المخالفة للقواعد الصرفية، ولكنها مقتصرة على باب واحد من أبواب الصرف هو اسم التفضيل، كما إنها لم تعنَ بالتركيز على كتاب معين من كتب الحديث الشريف.

ودراسة أخرى بعنوان: تَنَاوُبُ صِيَغِ الصَّرْفِ المُشْتَقَّةِ وَاشْتِرَاكُهَا فِي الحَدَيثِ النَّبَوِيِّ وَدَورُهَا فِي إِغْنَاءِ المَعنَى وَتَنَوُّعِ التَّعبِيرِ (سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ أُنْمُوذَجًا)، وقد اختصت هذه الدراسة بالمشتقات، كما إنّ البحث فيها اختص بمدونة سنن أبي داود، ومن هنا لم يكن هناك تقاطع بين هذه الدراسة والدراسة التي بين أيدينا إلا بكونها في الحديث بشكل عام مع اختلاف المدونة، ومسائل الدراسة.

وقد جاء هذا البحث بعد المقدمة من تمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

التمهيد: عرفت فيه بمسند الإمام أحمد، وعرضت فيه بإيجاز لمواقف علماء اللغة من الاستشهاد بالحديث الشريف.

المبحث الأول: استعمال المصدر والماضي من (يدع).

المبحث الثاني: صياغة اسم التفضيل.

المبحث الثالث: مجيء الفعل على صيغة (تفاعل).

المبحث الرابع: التغيير في بنية الكلمة لأجل المشاكلة من الواحد.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث.

وأتبعت ذلك بالمصادر والمراجع.

تمهيد

التعريف بمسند الإمام أحمد

مسند أحمد المعروف بـ المسند، هو أحد أشهر كتب الحديث النبوي وأوسعها، حيث يعدّ من أمهات مصادر الحديث، وهو أشهر المسانيد، يحتوي حسب تقديرات المحدثين على ما يقارب ٤٠ ألف حديث نبوي، منها حوالي ١٠ آلاف مكررة مُرتَّبة على أسماء الصحابة الذين يروون الأحاديث، حيث رتبه فجعل مرويات كل صحابي في موضع واحد، وعدد الصحابة الذين لهم مسانيد ٩٠٤ صحابةٍ، وقسَّم الكتاب إلى ثمانية عشر مسندًا، أولها مسند العشرة المُبشرين بالجنة، وآخرها مُسند النساء، وفيه الكثير من الأحاديث الصحيحة التي لا توجد في الصحيحين(١).

وقد أثنى العلماء على مسند الإمام أحمد وبيّنوا مكانته وفضله قال أبو موسى المديني عنه ((هذا الكتاب أصلٌ كبير، ومرجعٌ وثيق لأصحاب الحديث، انتُقيَ من حديثٍ كثيرٍ ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستندًا))(٢).

وقال الذهبي ((فإنّه مُحتوٍ على أكثر الحديث النبوي، وقلّ أنّ يثبت حديثٌ إلا وهو فيه، وقلّ أنْ تجد فيه خبراً ساقطًا)) (٣).

وقال ابن حجر العسقلاني: ((إن أحمد انتقى مسنده، ولا يشكّ مُنصفٌ أنّ مسنده أنقى أحاديث، وأتقن رجالاً من غيره، وهذا يدلّ على أنّه انتخبه))(٤).

---

(١) ينظر: الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (أحمد بن عبدالرحمن بن محمد البنا الساعاتي ١٣٧٨ هـ، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ب ت) ١٠، الحديث والمحدثون (محمد محمد أبو زهو، دار الفكر العربي، ط٢، القاهرة ١٣٧٨هـ) ٣٦٩-٣٧٠، منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر (علي عبدالباسط مزيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ب ت) ٣٩٤.

(٢) خصائص مسند الإمام أحمد (أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني ٥٨١هـ، مكتبة التوبة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م) ١٣.

(٣) المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد (شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ٨٣٣هـ، مكتبة التوبة، الرياض ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ١١.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ١/٧٣.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- العدد الثالث عشر

موقف علماء اللغة من الاحتجاج بالحديث الشريف

للنحويين ثلاثة مذاهب في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

المذهب الأول: يرى منع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مطلقاً، واشتهر من نحاة هذا المذهب ابن الضائع وأبو حيان(٥).

المذهب الثاني: يرى الاستشهاد بالحديث النبوي الذي ثبت فيه نقل الألفاظ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كالأحاديث التي فيها ألفاظ تعبدية، أو التي توصف بأنها من جوامع كلمه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، التي فيها خطاب للقبائل بلغاتها.

ويمثل هذا المذهب من النحاة الشاطبي(٦)، والسيوطي(٧).

وأخذ بهذا الرأي من المحدثين الشيخ محمد الخضر حسين(٨).

المذهب الثالث: يرى الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقاً، وأكْثَرَ أصحابه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وعلى رأسهم السهيلي وابن خروف وابن مالك والرضي وابن

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي أبو حيان ٧٤٥هـ، تحقيق: رجب عثمان، مراجعة: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م) ٧٩١/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ٧٧٨ هـ، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٨ هـ) ٤٤١٠/٩، والاقتراح في أصول النحو (عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، ضبطه وعلق عليه: عبدالحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م) ٤٣، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، تحقيق: سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بَيروت – لبنان ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م) ٦٨/١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) ١٠/١، وإتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد (محمود شكري الألوسي ١٣٤٢هـ، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م) ٨٠.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي ٧٩٠ هـ، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م) ٤١٢/٣، وخزانة الأدب١٢/١، وإتحاف الأمجاد ٨٨.

(٧) ينظر: الاقتراح ٤٤.

(٨) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها (محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح سوريا، دمشق، ١٣٨٠ هـ ١٩٦٠ م) ١٧٥.

هشام(٩).

وأيد هذا المذهب عدد من النحاة منهم: ناظر الجيش(١٠) والدماميني(١١) والبغدادي(١٢).

ويترجح لي هذا المذهب لأمور:

الأول: تشدد الرواة من الصحابة ومن بعدهم في رواية الحديث، فلا يروون إلا ما تيقنوا منه، وإذا شك أحدهم في لفظ ذكر ذلك في روايته؛ لأنه يعلمون خطورة النقل الخاطِئ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً فَلْيَتبوَّأْ مَقعَدَهُ مِن النَّارِ))(١٣).

الثاني: حرص رواة الحديث وعلمائه على اللغة والتمكن منها، فقد رُوِيَ عن شُعبةَ بنِ الحجَّاجِ –ت ١٦٠هـ وهو أَحَدُ علماءِ الحديثِ ونقَّادِهِ– قولُهُ: ((مَنْ طَلَبَ الحَديثَ، ولم يُبصِّرِ العربيَّةَ، فَمَثَلُهُ مَثَلُ رَجُلٍ علَيهِ بُرنسٌ، ليسَ لهُ رأسٌ))(١٤).

المبحث الأول: استعمال المصدر والماضي من (يدع)

(٩) فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح (عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، تحقيق: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م) ٤٤٦-٤٤٧.

(١٠) تمهيد الفوائد ٤٤١٠/٩.

(١١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ٨٢٧ هـ، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، بدون ناشر، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ٢٤١/٤.

(١٢) خزانة الأدب ١٤/١.

(١٣) صحيح مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٦١ هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م) ١٠/١.

(١٤) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: (عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح ٦٤٣هـ، نشره محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٩٣م) ١٦٥، ونُقِل مثلُ هذا الكلام عن حماد بن سلمة قال: ((مَثَلُ الَّذِي يَطلُبُ الحدِيثَ ولا يَعرِفُ النَّحوَ مَثَلُ الحِمارِ علَيهِ مِخلاةٌ لا شَعيرَ فيها)) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ٩١١هـ، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، المكتبة العلمية، ١٩٥٩م) ٣١٧.

يرى علماء اللغة أنّ الفعل المضارع (يدَعُ) لا يستعمل منه فعل ماضٍ؛ فلا يقال: (ودَعَ).

يقول سيبويه: ((وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون يَدَعُ ولا يقولون وَدَع، استغنوا عنها بتَرَكَ))، وهو قول وابن خالويه(١٥)، وابن جنيّ(١٦).

وكذلك لم يستعمل من الفعل (ودَع) المصدر، فقد بين العلماء أن كل فعلٍ استغني عنه بفعل آخر فيستغنى بمصدر ذلك الفعل عن مصدره يقول الشاطبي: ((ما استُغْنِيَ عنه بغيره من الأفعال فذلك الغَيْر يقوم مصدرهُ مقامَ مصدر هذا المرفوض، فكأنَّه موجود، فـ (التَّرْك) قائم مقام (الوَدْع) كما كان (تَرَكَ) قائماً مقام (وَدَعَ)))(١٧).

وعلل العلماء ترك الفعل الماضي من (يدَعُ) بأنّ الماضي إنما هو: (ودَعْتُه) واسم فاعله (وادِع)، ففي أوله (واو) وهو حرف مستثقل، واستعمل في موضع ذلك: (تَرَكَ) و (تارِك)؛ لأنهما في ذلك المعنى بعينه وليس في أوله حرف مستثقل(١٨).

ورغم هذا الإهمال لصيغة الماضي والمصدر من الفعل (يدَعُ) فقد ورد استعمال الفعل (ودعَ) ماضياً في عدد من الأحاديث النبوية في مسند الإمام أحمد، منها قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شَرُّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مَنْ وَدَعَهُ النَّاسُ، أَوْ تَرَكَهُ النَّاسُ، اتِّقَاءَ فُحْشِهِ»(١٩).

(١٥) إعراب القراءات السبع وعللها (ابن خالويه، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ) ٤٩٥/٢.

(١٦) الخصائص (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ٣٩٢ه، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت، ب ت) ٩٩/١.

(١٧) المقاصد الشافية ٤٨٨/٤، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين (أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنصاري الأنباري ٥٧٧هـ، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)٣٩٦/٢.

(١٨) تصحيح الفصيح (أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان ٣٤٧هـ، تحقيق: عبد الله جبوري، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٥هـ)٢٦٠.

(١٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل (الإمام أحمد بن حنبل ٢٤١ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)١٢٧/٤٠.

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ارْكَبُوا هَذِهِ الدَّوَابَّ سَالِمَةً، وَايْتَدِعُوهَا سَالِمَةً»(٢٠)، قال ابن الأثير: ((أي: اتركوها، ورفّهوا عنها إذا لم تحتاجوا إلى ركوبها، وهو افتعل من وَدُع– بالضم– وداعة ودَعَةً، أي: سكن وتَرَفَّه، وايتدع فهو مُتَّدع، أي: صاحب دَعَةٍ، أو من ودَع، إذا تَرَك))(٢١).

ومن الأحاديث التي جاء فيها المصدر من الفعل (يدَعُ) قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَلَيُكْتَبَنَّ مِنَ الغَافِلِينَ»(٢٢)

فقوله: (عن وَدْعِهم) بفتح الواو وسكون الدال: قال في النهاية: ((أي عن تَرْكهم إياها والتخلف عنها))(٢٣).

وقد أجاز عدد من العلماء استعمال الماضي من الفعل (يَدَعُ) معللين ذلك، بأن استعمال ما أهملت العرب جائز صواب، وهو الأصل(٢٤)، وقد جاء منه قول أبي الأسود الدؤلي(٢٥):

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خليلي ما الذي غَاله في الودِّ حتى وَدَعَه

وقوله تعالى في قراءة من قرأ بالتخفيف(٢٦): {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى}(٢٧).

---

(٢٠) مسند الإمام أحمد ٣٩٩/٢٤.

(٢١) النهاية في غريب الحديث والأثر (مجد الدين أبو السعادات المبارك الشيباني الجزري ابن الأثير ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م). ١٦٦/٥.

(٢٢) مسند أحمد ٣٧/٤، ١٤٢/٤.

(٢٣) النهاية لابن الأثير ١٦٦/٥.

(٢٤) تصحيح الفصيح ٢٦٠.

(٢٥) ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨هـ) ٣٥٠، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ٣٩٢ه، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين، ١٤٠٦هـ) ٣٦٤/٢ ، والخصائص٩٩/١، إعراب القراءات الشواذ (أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ) ٧٢١/٢.

(٢٦) هي قراءة شاذة قرأ بها عروة بن الزبير ، وابنه هشام ، وأبو حيوة ، وابن أبي عبلة، ينظر: مختصر في شواذ القرآن (أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ٣٧٠هـ، مكتبة المتنبي، القاهرة، ب ت) ١٧٥، والمحتسب٣٦٤/٢،

وقد انتصر شراح الحديث لورود الماضي والمصدر من الفعل (يدَعُ) في الأحاديث الشريفة بأن ذلك حجة للجواز، قال القاضي عياض: ((قد جاء عنه صلى الله عليه وسلم: لينتهين أقوامٌ عن ودعهم الجمعات، وكل ذلك جاء منبهاً على الأصل المرفوض، والمستعمل الفصيح))(٢٨).

قال القرطبي: ((وهذا كله يرد على من قال من النحويين: إن العرب قد أماتت ماضي هذا الفعل ومصدره، ولا يُتكلم به استغناء عن ذلك بتركه))(٢٩)، وقال: ((ولا معنى لقول من قال من مُتعسِّفة النحاة: لا يجوز التلفظ بهذه الأصول المرفوضة، مع صحَّة هذه الروايات، وشهرة تلك الكلمات))(٣٠).

وقال التوربشتي: (ودْعِهم) أي: تركهم، ثبت هذا المصدر عن قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وثبت عنه الماضي أيضاً ...، وقد زعم علماء العربية -لا سيما النحاة منهم- أنّ هذا ميت مصدره، والماضي منه، وإنما يقال: (تركه)، ويزعمون أن العرب قد تركت النطق بهما، وربما جاء في ضرورة الشعر: (ودَعَه) فلا عبرة بما قالوا، إذ قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الحجة القاضية على كل ذي لهجة وفصاحة))(٣١).

وبهذا يتبن لنا صحة استعمال الماضي والمصدر من الفعل (يدَع) وهو الأصل

وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٧٢١، وتفسير البحر المحيط (أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ) ٨/٤٨٠.

(٢٧) الضحى ٣.

(٢٨) إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم (أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، ٥٤٤هـ، تحقيق: يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ٧/٢٦٤، وينظر: عقود الزبرجد ١/٤٨٣.

(٢٩) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي ٦٥٦هـ، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) ٦/٥٧٤.

(٣٠) المفهم ٦/٩٢.

(٣١) الميسر في شرح مصابيح السنة (فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبدالله، شهاب الدين التُّورِبِشْتِي ٦٦١ هـ تحقيق: عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م) ١/٣٣٤-٣٣٥.

وإن كان قليلاً في النصوص الفصيحة مما جعل النحاة ينكرونه، وورود الأحاديث دليل على صحة استعماله، ويمكننا حمل كلام النحاة في قوله (أماتوه) بأنهم لم يكثروا استعماله، وأنّ الأكثر والأغلب استعمال (ترَك) و(التَّرْك) بدل (وَدَع) و(والوَدْع).

إنّ استخدام الفعل (وَدَع) بدل (تَرَك) هو نوعٌ من الانزياح والعدول اللغوي باستعمال الكلمة الغريبة، أو النادرة، أو المهجورة، لغرض دلالي داعم للمعنى؛ فالحديثان الشريفان وردا في سياق النهي عن أمرين محرمين، وهما: الفحش في الكلام والمعاملة، وترك صلاة الجمعة، واستخدام الكلمة النادرة في مثل هذا الموضع يضفي على المعنى شيئاً من الرهبة والنفور من المتَحَدَّث عنه؛ لما يحدثه من الصدمة للمستمِع وحاجته لإعمال الفكر في فهم معناه، وهذا ما لا يحققه الفعل (تَرَك)، كما أنّ في الفعل (وَدَع) ما ليس في (تَرَك) من المعاني؛ من ذلك الإشارة إلى الدعة وقلة الحركة فيمن يترك صلاة الجمعة، وهي منقصة في حقه، ومنها الإشارة إلى أنها وديعة في ذمة العبد أودعها الله عنده فضيعها، ومنها إشارة إلى التوديع وهو الترك دون عودة، وذلك من الفعل المشدّد من (وَدَع) وهو (وَدّع) وهو علامة على الزهد في أداع الصلاة، وفي كل ذلك تنفيرٌ يتوافق مع الغرض الدلالي للحديث.

المبحث الثاني: صياغة اسم التفضيل

يشترط علماء اللغة في اسم التفضيل عدة شروط منها: أنْ يصاغ من فعلٍ، وأنْ يكون هذا الفعل ثلاثياً، مجرداً، تاماً، مثبتاً، متصرفاً، قابلاً للكثرة، غير مبنيٍ للمفعول، ولا معبرٍ عن فاعله بـ(أفْعَل فعلاء)(٣٢) .

(٣٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ٥٣٨هـ، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م) ٢٣٢ ، وشرح التسهيل (جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ٦٧٢هـ، تحقيق: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر ـ الرياض، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م) ٥٠/٣ ، وشرح الكافية (محمد بن إبراهيم بن جماعة ٧٣٣هـ، تحقيق : محمد عبدالنبي عبدالمجيد ، دار البيان ـ القاهرة، ط١ ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م) ٣٤٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٧ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م) ٤١/٦.

وقد خالف هذه الشروط عدد من الأحاديث النبوية في مسند الإمام أحمد، وسأعرض لما خالف هذه الشروط من الأحاديث النبوية.

فمن الشروط أنْ يصاغ اسم التفضيل من فعْلٍ:

وقد خالف هذا الشرط من الأحاديث قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلَا فِي غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ الْمَرْءِ عَلَى الْمَالِ، وَالشَّرَفِ لِدِينِهِ»(٣٣)، فقوله: (بأفسد) أفعل تفضيل من الإفساد، فهو مصوغ من اسم وليس من فعل، وقد أول عدد من شراح الحديث ذلك بتقدير اسم تفضيل مناسب، والإتيان بمصدر الفعل غير المستوفي للشروط، فقدر الطيبي (أشَدّ) قال: ((وهو أفعل التفصيل أي بأشد إفساداً))(٣٤)، وكذلك قدره السيوطي(٣٥)، وغيرهما(٣٦)، وقدره ابن الملك بـ(أكْثَر إفساداً)(٣٧).

وخالف أيضاً هذا الشرط قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ، أَغْلَبَ لِذِي لُبٍّ مِنْكُنَّ»(٣٨)، فـ(أغْلَبَ) أفعل تفضيل مصوغ من الغلبة، وهي اسم، فقدر له الشراح كذلك اسم تفضيل من فعلٍ مستوفٍ للشروط، فقُدِّر بـ(أشَدُّ غَلبَةً)(٣٩)، أو (أكْثَرُ غَلبَةً)(٤٠).

(٣٣) مسند أحمد٢٥/٨٥.

(٣٤) شرح المشكاة ١٠/٣٢٨٦.

(٣٥) ينظر: عقود الزبرجد ٢/٢١١.

(٣٦) ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير (زين الدين محمد بن تاج العارفين الحدادي ثم المناوي القاهري ١٠٣١هـ، مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ٢/٣٤٩، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (أبو العلا محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري ١٣٥٣هـ، دار الكتب العلمية – بيروت، ب ت) ٧/٣٩.

(٣٧) ينظر: شرح مصابيح السنة للإمام البغوي (محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبداللطيف بنِ عبدالعزيز الرُّوميُّ الكَرمانيّ المشهور بـ ابن المَلَك ٨٥٤ هـ، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م) ٥/٣٩٦، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (نور الدين أبوالحسن علي بن محمد الملا الهروي القاري ١٠١٤هـ، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) ٨/٣٢٤٣.

(٣٨) مسند أحمد٩/٢٤٦.

(٣٩) ينظر: فتح المنعم شرح صحيح مسلم ١/٢٥٧، .

(٤٠) ينظر: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (محمد الأمين بن عبدالله الأُرَمي

ومن الشروط: أنْ يكون الفعل الذي صيغ منه اسم التفضيل فعلاً ثلاثياً مجرداً، وقد خالف هذا الشرط من الأحاديث قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ ذَا طَوْلٍ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلطَّرْفِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ»(٤١)، فجاء فيها اسم التفضيل من الرباعي فـ(أَحْصَنُ) أفعل تفضيل مصوغ من (حَصَّن)، وقد قدّر له الشراح اسم تفضيل مناسب وجاؤوا بالمصدر من الفعل، فقدر بـ(أشد إحصاناً)(٤٢)، وبعض العلماء جعل (أَحْصن) لغير التفضيل معللاً ذلك بأنّ اسم التفضيل لا يكون من رباعي، بل جعله بمعنى اسم الفاعل(٤٣).

ومن الأحاديث التي ورد فيها اسم التفضيل من غير الثلاثي قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَفْرَى الْفِرَى أَنْ يُرِيَ عَيْنَيْهِ فِي الْمَنَامِ مَا لَمْ تَرَيَا»(٤٤)، وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَفْرَى الْفِرَى مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ»(٤٥) فـ(أَفْرَى) في الحديثين اسم تفضيل من الفعل الخماسي (افترى) وهو فعل ثلاثي مزيد.

العَلَوي الهَرَري، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور: هاشم محمد علي مهدي، دار المنهاج – دار طوق النجاة، ط١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م) ٥٧٢/٢ .

(٤١) مسند أحمد ٤٧٠/١-٤٧١، وفي الرواية الأخرى في المسند: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ، فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ» ٧٢/٦، ١٢٢/٧، ١٣٢/٧.

(٤٢) ينظر: طرح التثريب في شرح التقريب (أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ٨٠٦هـ، أكمله ابنه: ولي الدين، ابن العراقي ٨٢٦هـ، دار إحياء التراث العربي، ب ت) ٦/٧، وفتح الباري شرح صحيح البخاري (أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ٨٥٢هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه: محب الدين الخطيب دار المعرفة ، بيروت، ١٣٧٩هـ) ١٠٩/٩، البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٦هـ) ١٨/٢٥.

(٤٣) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبدالملك القسطلاني القتيبي المصري ٩٢٣هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ) ٧/٨، وفتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام (شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي الخزرجي ٩٢٥هـ، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م) ٥١٠.

(٤٤) مسند أحمد ٥٢٢/٩.

(٤٥) مسند أحمد ٢٠٢/١٠.

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَا أَتْقَاكُمْ لِلَّهِ»(٤٦)، و«وَإِنِّي لَأَتْقَاكُمْ»(٤٧)، فـ(أَتْقَى) اسم تفضيل من الفعل الثلاثي المزيد (اتَّقَى).

ومن الشروط: أنْ يكون الفعل الذي يصاغ منه اسم التفضيل غير مبنيٍ للمفعول، وقد جاء من الأحاديث في مسند أحمد مخالفاً لهذا الشرط قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ»(٤٨)، قال الكرماني: (((أَحَبُّ) أفعل التفضيل بمعنى المفعول على خلاف القياس، وإن كان كثيراً؛ إذ القياس أن يكون بمعنى الفاعل))(٤٩)، وقد ورد اسم التفضيل (أَحَبُّ) كثيراً في غير هذا الحديث في مسند الإمام أحمد(٥٠).

ومما جاء من اسم التفضيل مصوغاً من المفعول في الحديث (أَبْغَضَ) في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيَدَعَنَّ النَّاسُ فَخْرَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، أَوْ لَيَكُونَنَّ أَبْغَضَ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْخَنَافِسِ»(٥١)، وفي قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَبْغَضَ النَّاسِ إِلَى اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَشَدَّهُ عَذَابًا: إِمَامٌ جَائِرٌ»(٥٢)، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا بَالُ رِجَالٍ يَكُونُ شِقُّ الشَّجَرَةِ الَّتِي تَلِي رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَبْغَضَ إِلَيْهِمْ مِنَ الشِّقِّ الْآخَرِ»(٥٣)، وفي غير ذلك من الأحاديث(٥٤)، فـ(أَبْغَضَ) في الأحاديث مصوغة من المفعول، قال ابن الملك: (((أبغض): أفعل التفضيل من المفعول على

(٤٦) مسند أحمد ٨٧/٣٩.

(٤٧) مسند أحمد ٣٠١/٢٢.

(٤٨) مسند أحمد ٢١٨/٧.

(٤٩) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني ٧٨٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) ٩٧/١، وينظر: عقود الزبرجد ١٥٢/١.

(٥٠) ينظر: مسند أحمد ٢٤٨/٥، ٤٤٧/٥، ١١٣/٦، ١٢٩/٦، ١٣٨/٧، ٣٢٣/٩، ٢٩٦/١٠، ٤٨٧/١٣، ٤٣١/١٤، ٦١/١٩، ١٠٤/١٩، ١٠٤/١٩.

(٥١) مسند أحمد ١٤ ٣٩٦.

(٥٢) مسند أحمد ٢٦٤/١٧.

(٥٣) مسند أحمد ١٥٢/٢٦.

(٥٤) ينظر: مسند أحمد ٣٤٢/٢٧ ، ٢٠٨/٣٢، ٢٢٢/٣٢، ١٩/٣٣، ١٧٥/٣٤، ٢٦٦/٣٥، ٣٢٣/٤٠.

الشذوذ))[٥٥]، وجاء في التنوير: (((أبغض) اسم التفضيل من بغض الثلاثي وهو هنا مبني للمفعول أي أشد الخلق مبغوضيةً))[٥٦]، وبمثله قال غيرهما من الشراح[٥٧].

ومن الأحاديث التي جاء فيها اسم التفضيل من المفعول قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي كُلُّ مُنَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ»[٥٨]، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «غَيْرُ ذَلِكَ أَخْوَفُ لِي عَلَيْكُمْ»[٥٩]، وتكرر اسم التفضيل (أَخْوف) في الحديث في المسند[٦٠]، قال السيوطي: (((أخوف) من أفعل التفضيل المصوغ من فعل المفعول كقولهم: (أشغل من ذات النِّحْيَيْن) و (أزهى من ديك)))[٦١]، وقال القاري في مرقاة المفاتيح: ((أَخْوَفَ أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ))[٦٢]، وكذلك قال غيرهما من شراح الحديث[٦٣].

(٥٥) شرح المصابيح ١٤٧/١،.

(٥٦) التّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصّغِيرِ (عز الدين أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني ١١٨٢ هـ، تحقيق: محمّد إسحاق محمّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) ٢٤٦/١.

(٥٧) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى العينى ٨٥٥هـ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ب ت) ٤٤/٢٤، وشرح القسطلاني على البخاري ٥٢/١٠التنوير شرح الجامع الصغير ٢٤٦/١، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبدالسلام بن خان محمد الرحماني المباركفوري ١٤١٤هـ، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية، نارس الهند، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ٢٣٧/١.

(٥٨) مسند أحمد ٢٨٩/١.

(٥٩) مسند أحمد ١٥٧/٢.

(٦٠) ينظر: مسند أحمد ٨٤/١٧، ٣٥٥/١٣، ٣١٧/٢٣، ١٢٥/٢٤، ٣٦٣/٢٨.

(٦١) عقود الزبرجد ٢٤٥/٢-٢٤٦.

(٦٢) مرقاة المفاتيح ٢٣٤٨/٦.

(٦٣) ينظر: لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح (عبدالحق الدِّهلوي ١٠٥٢هـ، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار النوادر - دمشق، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م) ١٥٩/٨، وكفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه المعروفة بـ حاشية السندي على سنن ابن ماجه (نور الدين أبو الحسن محمد بن عبدالهادي التتوي السندي ١١٣٨هـ، دار الجيل - بيروت، ط٢، ب ت) ٥٠٨/٢.

ومن شروط اسم التفضيل ألا يكون الفعل معبراً عن فاعله بـ(أفْعَل فعلاء)؛ فلا يكون الوصف منه على (أفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)، فلا يكون اسم التفضيل دالاً على لون فلا يقال: أبيض من فلان؛ لأنّ الوصف أبيض مؤنثه بيضاء.

وقد جاءت بعض الأحاديث مخالفة لهذا الشرط فمن ذلك ما جاء في المسند في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو يصف نهر الكوثر: «هُوَ نَهَرٌ أَعْطَانِيهِ اللهُ فِي الْجَنَّةِ، تُرَابُهُ الْمِسْكُ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ»(٦٤)

وقد حكم النحويون على هذا بالشذوذ(٦٥)، يقول ابن مالك: ((ومن المحكوم بشذوذه قولهم: هو أسود من حنك الغراب. وقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في صفة الحوض: (أبْيَضُ من اللَّبن) وإنما كان هذان شاذين؛ لأنهما من باب أفعل فعلاء))(٦٦).

وتنوعت مواقف شراح الحديث بين مخطئٍ للنحاة في قوله بأنّ هذا لا يجوز، وبين مؤول للحديث، فمن الشراح الذين خطّأوا النحاة في عدم جواز مجيء اسم التفضيل مما مؤنثه على أفعل فعلاء القرطبي قال: ((قوله: (ماؤه أبيض من الورق) جاء (أَبْيَضُ) هاهنا في هذا الحديث على الأصل المرفوض ....، والمستعمل الفصيح كما جاء في الرواية الأخرى: أشد بياضًا من الثلج، ولا معنى لقول من قال من مُتعسِّفة النحاة: لا يجوز التلفظ بهذه الأصول المرفوضة، مع صحَّة هذه الروايات، وشهرة تلك الكلمات))(٦٧).

وكذلك النووي قال: ((وَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ إِنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ هُوَ أَفْعَلُ مِنْ كَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ فَإِنْ زَادَ لَمْ يُتَعَجَّبْ مِنْ فَاعِلِهِ وَإِنَّمَا يُتَعَجَّبُ مِنْ مَصْدَرِهِ فَلَا يُقَالُ مَا أَبْيَضَ زَيْدًا وَلَا زَيْدٌ أَبْيَضُ مِنْ عَمْرٍو وَإِنَّمَا يُقَالُ مَا أَشَدَّ بَيَاضِهِ وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنْ كَذَا وَقَدْ جَاءَ فِي الشِّعْرِ أَشْيَاءُ مِنْ هَذَا الَّذِي أَنْكَرُوهُ فَعَدُّوهُ

(٦٤) مسند أحمد ١٣٢/٢١.

(٦٥) ينظر: شرح التسهيل ٥٢/٣، ارتشاف الضرب ٢٣١٩/٥، عقود الزبرجد ٦٤/٢.

(٦٦) شرح التسهيل ٥٢/٣.

(٦٧) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٩٢/٦.

شَاذًّا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ وَهِيَ لُغَةٌ وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةَ الِاسْتِعْمَالِ))(٦٨).

وكذلك جعل الطيبي الحديث حجة على النحاة في جواز ذلك: ((قوله: (ماؤه أبيض) النحويون يقولون: لا يبنى فعل التعجب، وأفعل التفضيل من الألوان والعيوب، بل يتوصل إليه بنحو: أشد وأبلغ، فلا يقال: ما أبيض زيداً، ولا زيدٌ أبيضُ من عمروٍ، وهذا الحديث يدل على صحة ذلك، وحجةٌ على من منعوه، وهي لغةٌ وإن كانت قليلة الاستعمال))(٦٩).

ومن الشراح الذين أولوا الحديث فقدروا فعلاً مناسباً وجاؤوا بالمصدر من اسم التفضيل المظهري قال: ((قوله: (أبيض من اللَّبن)؛ أي: أشدُّ بياضًا منه؛ لأن ما هو من العيوب والألوان لا يُبنى من لفظه صيغة أفعل التفضيل والتعجب))(٧٠).

بالنظر إلى هذه الأحاديث التي خالفت بعض شروط اسم التفضيل التي وضعها علماء اللغة يمكننا القول إنّ هذه الشروط غالبة وليست مضطردة، وقد اختلف اللغويون في أكثرها.

ففي اشتراطهم كون اسم التفضيل مصوغاً من فعل ثلاثي، نقل الأصبهاني عن المازني جواز صياغة اسم التفضيل من الفعل بدون اشتراط كونه ثلاثياً(٧١)، وجوّز سيبويه صياغته من الفعل الثلاثي المزيد بهمزة(٧٢)، وقصره بعضهم بعد بيان كثرته في النصوص على السماع(٧٣).

---

(٦٨) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ) ٥٥/١٥.

(٦٩) الكاشف عن حقائق السنن –شرح الطيبي على مشكاة المصابيح– (شرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي ٧٤٣ هـ، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة – الرياض، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م) ٣٥١٦/١١.

(٧٠) المفاتيح في شرح المصابيح ٤٩٩/٥.

(٧١) ينظر: الدرة الفاخرة (لحمزة بن الحسن الأصبهاني، تحقيق : عبدالمجيد قطامش، دار المعارف – القاهرة، ١٣٩٢هـ) ٥٩/١.

(٧٢) ينظر: الكتاب (عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه ١٨٠هـ، تحقيق: عبدالسلام

وجوّز ابن مالك صياغة اسم التفضيل من المبنى للمفعول إذا أُمِنَ اللبس، وأنّ ذلك ليس مقصوراً على السماع(٧٤).

وذهب عدد من اللغويين إلى جواز مجيء اسم التفضيل من الفعل معبراً عن فاعله بـ(أفْعَل فعلاء)، فجَوّزوا مجيْء اسم التفضيل من الألوان، والعيوب(٧٥).

والذي يظهر مع مجيْء عدد من الأحاديث مخالفة لهذه الشروط أنّ هذه الشروط غالبة، وليست مضطردة فإذا أُمِن اللبس واحتاج السياق إلى صياغة اسم التفضيل مما خالف هذه الشروط فهو جائز، ولا يحتاج إلى تأويل اسم تفضيل مستوفٍ للشروط.

ولا يخفى المقصد الدلالي لهذه الظاهرة الصرفية؛ حيث يمكن إجماله في أمرين: الأول: الاختصار؛ إذ إنَّ التعبير بكلمةٍ واحدةٍ أسرع في إيصال المعنى من التعبير بكلمتين، والثاني: تكشّف المعنى؛ فاستخدام أفعل التفضيل مباشرة من الفعل المقصود يؤدي المعنى بشكل أعمق وأسرع لذهن السامع من إبداله بالمصدر مع فعلٍ مساعد.

المبحث الثالث: مجيء الفعل على صيغة (تفاعل) من الواحد

ترد صيغة تفاعل للمشاركة فلا يصح مجيء الفعل منه إلا من اثنين فأكثر، تقول: تسابق محمد وخالد، فلا يصح أن تقول: تسابق محمدٌ، هذا الأصل في معنى صيغة (تفاعل)، وقد اختلف النحويون في مجيء الفعل على صيغة (تفاعل) من الواحد نحو: (تعاهد)، و(تعامل)، على رأيين:

الأول: يرى أن الفعل على صيغة (تفاعل) لا يكون إلا بين اثنين، يقول الجرجاني: ((وتَفَاعَلَ لمُشَارَكَةِ أمْرَيْنِ فصاعداً في أصلهِ صريحاً))(٧٦) وهو قول ثعلب(٧٧)،

محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ١/٧٣.

(٧٣) ينظر: لمعات التنقيح (في شرح مشكاة المصابيح، لعبد الحق الدِّهلوي (١٠٥٢هـ)، تحقيق : تقي الدين الندوي، دار النوادر – دمشق، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م) ١/٢٤٨.

(٧٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/٥٢.

(٧٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٨٢.

(٧٦) ا المفتاح في الصرف (أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الفارسي الجرجاني ٤٧١هـ، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ٥٠.

(٧٧) ينظر: الفصيح (أبوالعباس أحمد بن يحيى الشيباني المعروف بثعلب ٢٩١هـ، تحقيق: عاطف مدكور، دار

والجوهريّ(٧٨)، ونسب إلى الكوفيين(٧٩).

الثاني: يرى أن الفعل على صيغة (تفاعل) يكون من الواحد وغيره، فيجوز أن يكون (تفاعل) بمعنى (فعل)، وهو رأي ابن السراج قال: ((وأَما "تَفَاعلتُ" فلا يكونُ إلا وأَنتَ تريدُ فِعْلَ اثنينِ فصاعدًا))(٨٠) ، ورأي ابن درستويه قال: ((تقول: فلانٌ يتعَهَّد ضيعته يعني بتشديد (الهاء) على مثال (يَتَفَعَّل) أي يجدد بها عهده ويتفقد مصلحتها، وأنه لا يجوز فيه (يَتَعَاهد) لأنه على (يتفاعل) وهو عند أصحابه فِعْلٌ لا يكون إلا بين اثنين ولا يكون متعدياً مثل قولهم: (تعاملا)، و(تقاتلا)، ومثل (تغافل) و(تماسك) وهذا غلطٌ؛ لأنه قد يكون تفاعل أيضاً من واحد؛ ويكون متعدياً))(٨١)، وبه قال الزمخشري(٨٢)، وابن يعيش(٨٣)، وابن الحاجب، وغيرهم(٨٤).

ومما يؤيد هذا الرأي الثاني من الأحاديث في مسند الإمام أحمد مما جاءت فيها صيغة (تفَاعَل) بمعنى (فَعَل) قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا قُلْتَ: تَعِسَ الشَّيْطَانُ،

المعارف، ب ت) ٣٠٥، وتصحيح الفصيح ٣٨٩، وشرح الفصيح (ابن هشام اللخميّ ٥٧٧هـ، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، ط١، ١٤٠٩هـ) ١٨٥.

(٧٨) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، دار القلم للملايين، بيروت، ١٤٠٤هـ) ٦/٢.

(٧٩) ينظر: تصحيح الفصيح ٣٨٩، والاقتضاب في شرح أدب الكتّاب (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي ٥٢١هـ، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٦م) ١٨٢/٢.

(٨٠) الأصول في النحو (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ٣١٦هـ، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ب ت) ١٢٠/٣.

(٨١) تصحيح الفصيح ٣٨٩، والاقتضاب لابن السيد١٨١/٢، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٨٥.

(٨٢) ينظر: المفصل ٣٧٣.

(٨٣) ينظر: شرح المفصل (أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا الزمخشري ٦٤٣هـ، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ٤٣٨/٤.

(٨٤) ينظر: الشافية في علم التصريف (أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي ٦٤٦هـ، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م) ٢٠/١، والكناش في فني النحو والصرف (أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ٧٣٢ هـ، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠ م) ٦٦/٢، والبديع في علم العربية (مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيباني الجزري ابن الأثير ٦٠٦ هـ، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٢٠هـ) ٤١٢/٢.

تَعَاظَمَ، وَقَالَ: بِقُوَّتِي صَرَعْتُهُ، وَإِذَا قُلْتَ: بِسْمِ اللهِ، تَصَاغَرَ حَتَّى يَصِيرَ مِثْلَ الذُّبَابِ»(٨٥)، ففي الحديث جاء لفظ (تعَاظَم) بمعنى: (عظُم) في نفسه؛ بمعنى أنه اعتقد أنه عظيم في حجمه وجرمه، وهذا يبينه ما جاء في الرواية الأخرى: «فَإِنَّهُ يَتَعَاظَمُ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ، حَتَّى يَصِيرَ مِثْلَ الْجَبَلِ»(٨٦)، وأنّ له من القوة ما يقدر بها على غلبة غيره؛ ولذلك رتب على ذلك قوله: بِقُوَّتِي صَرَعْتُهُ، و(تَصَاغَر) بمعنى (صَغُر) أي: يصير صغيراً، ويذهب منه ذلك التعاظم، الذي يريه نفسه كالجبل، فيرى نفسه بما يجعل الله في نفسه من الخوف والاحتقار حتى يرى نفسه كالذباب.

ويدل استخدام (تَعَاظَم) و(تَصَاغَر) في الحديث بدل (عَظُمَ) و(صَغُر) على المُبَالَغَة؛ لأنّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى لأن في معنى المفاعلة ما يظهر أنها جارية بين اثنين، لأنه كما يقول الطيبي: ((فإن الفعل الواحد إذا جرى بين اثنين يكون مزاولته أشق من مزاولته وحده))(٨٧) ففيها أنّ الشيطان يرى نفسه عظيماً، ويزداد هذا التعاظم حتى يرى نفسه كالجبل في الضخامة والحجم بسبب إرجاع العبد القوة للشيطان حتى لم يكن له حيلة إلا سبُّه بقوله: تَعِسَ الشَّيْطَانُ، فإذا استعان العبد بالله، وذكر اسمه تعالى تبدل الحال وانعكس الأمر، فيصير الشيطان صغيراً بتصغير الله إياه، وضعيفاً جداً حتى يكون كالذباب، في حجمه وضعفه.

وجاء في الحديث الأخر قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُولَنَّ: اللهُمَّ إِنْ شِئْتَ، وَلَكِنْ لِيُعْظِمْ رَغْبَتَهُ، فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَعَاظَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَعْطَاهُ»(٨٨)، فجاء الفعل (يَتَعَاظَمُ) بصيغة التفاعل للمبالغة، كما يقول شراح الحديث(٨٩)، فلا يظن أنّ شيئاً عظيمٌ على الله، وليطلب من الله كل ما يتمنى مهما عظُم وكبُر.

(٨٥) مسند أحمد ٣٤/ ١٩٩.

(٨٦) مسند أحمد ٣٨/ ١٨٢.

(٨٧) شرح المشكاة ٥١٨/٢.

(٨٨) مسند أحمد ٦/١٦.

(٨٩) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (محمد علي بن محمد بن علان ١٠٥٧هـ، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) ٥٥٧/٨.

وجاء في الحديث أيضاً من قول أنس بن مالكٍ رضي الله عنه: «فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ، وَمَا فِي السَّمَاءِ قَزَعَةٌ، فَثَارَ سَحَابٌ أَمْثَالُ الْجِبَالِ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مِنْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْنَا الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ»(٩٠)، فقوله: (يَتَحَادَرُ) بمعنى (يَحْدُر) أي ينزل ويقطر(٩١)، ففي استخدام صيغة التفاعل من المبالغة بكثرة ما ينزل على لحيته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما ليس في صيغة يفْعُل.

فبالنظر إلى الأحاديث التي ورد فيها الفعل بصيغة (تَفَاعَل) وهو بمعنى (فَعَل) نستطيع أن نقول: إن الفعل على زنة (تَفَاعَل) يأتي من الواحد كما يأتي من الاثنين؛ لأنه مؤيد بالسماع، ويفيد المبالغة في الفعل؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

وهناك ملحظ دلالي آخر لاستعمال (تفاعل) مكان(فَعَل)، وهو الإشارة إلى أنَّ الفاعل متعدد؛ ففي الحديث (إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَعَاظَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَعْطَاهُ) تشير الصيغة (يتَعَاظَم) إلى أنه مهما كان هذا الشيء متعدداً، أو كبيراً، أو كثيراً فإنه يسيرٌ على الله تعالى، وفي الحديث الآخر إشارة إلى أنّ تعاظم الشيطان وتصاغره يحدث من أكثر من جهةٍ؛ الأولى من الشيطان ذاته، فهو يصغر ويعظم بفعل نفسه، والثانية بفعل القائل (تعس الشيطان) أو (بسم الله)، فكأن الفعل يحدث منهماً معاً، وفي ذلك تصويرٌ لهذا العِظَم أو الصِغَر.

المبحث الرابع: التغيير في بنية الكلمة لأجل المشاكلة

خالفت بعض الكلمات في الأحاديث النبوية في بنيتها الصيغةَ التصريفيةَ الواجبة؛ لغرض من الأغراض اللفظية.

ويرى علماء اللغة أنّ العرب قد تغير في بنية الكلمة التصريفية مراعاة لغرض لفظي مثل المزاوجة والمشاكلة اللفظية(٩٢)، فالمشاكلة عندهم تعني: ((وجود مماثلة أو

(٩٠) مسند أحمد٢١/٢٥٨.

(٩١) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري٦/٢٣٨.

(٩٢) ينظر: سر الفصاحة (أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي ٤٦٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م) ١٦٩.

مطابقة بين الأصوات، أو الصيغ، أو التراكيب، مما ينتج عنه تغيير في الصوت، أو الصيغة، أو التركيب؛ لمماثلة صيغة أخرى، أو تركيب آخر))(٩٣)، والغرض من المشاكلة هنا ((إيثار الخفة والسهولة اقتصاداً في الجهد العضلي، حيث تتماثل الأصوات، أو تتقارب؛ فيتحقق الانسجام الصوتي وتتيسر عملية النطق))(٩٤)، وللمشاكلة تأثيرها في الفصاحة كما يقول ابن سنان الخفاجي(٩٥)، وقد مثل اللغويون للمشاكلة في الكلمات بقولهم: (الغدايا والعشايا) إذا قرنوا بينهما؛ فجاؤوا بكلمة الغدايا لموازنة العشايا، فإن أفردوا الغدايا ردوها إلى أصلها، فقالوا الغدوات، يقول السيرافي: ((قالوا: الغدايا والعشايا، فقالوا: (الغدايا) من أجل: العشايا، والغداة وحدها لا تجمع غدايا))(٩٦).

وقال ابن خالويه: ((قالوا: يأتينا بالغدايا والعشايا، ولا تجمع غداة على غدايا، وإنما أزوج بها العشايا))(٩٧)، وقالوا إنّ هذا كثير في كلام العرب(٩٨)

ومما جاء فيه هذا التغيير في البنية الصرفية لأجل المشاكلة قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ترحيبه بوفد عبدالقيس: ««مَرْحَبًا بِالْوَفْدِ -أَوْ قَالَ: الْقَوْمِ- غَيْرَ خَزَايَا، وَلا نَدَامَى»(٩٩)، (ندامَى) كان قياسه (نادمين) جمع الواحد (نادم)، لأن (ندامى) إنما هو جمع (نَدْمان)، وهو النديم الذي يرافقك ويشاربك، ولأجل المزاوجة والمشاكلة مع

(٩٣) ظاهرة المشاكلة في الصرف العربي (ابراهيم جميل إبراهيم، مكتبة المتنبي، الدمام، ط١، ٢٠٠٥م) ٢.

(٩٤) ظاهرة المشاكلة في الصرف العربي ٢.

(٩٥) ينظر: سر الفصاحة ١٧٠.

(٩٦) شرح كتاب سيبويه (أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان ٣٦٨ هـ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م) ١/١٢١، وقال في موضع آخر: ((قالوا الغدايا والعشايا ولولا العشايا ما جاز الغدايا)) ٢٤٧/٥.

(٩٧) ليس في كلام العرب (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ٣٧٠هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) ٧١.

(٩٨) ينظر: ا التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين ٦١٦ هـ، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ٢٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٣.

(٩٩) مسند أحمد ٤٦٤/٣.

(خزايا) استخدم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ندَامَى) بدل (نادِمِين) فهو جمع على غير القياس(١٠٠).

وقد حرص شراح الأحاديث عند شرحهم لهذا الحديث على التأكيد على كثرة ورود مخالفة البنية التصريفية لأجل المشاكلة في كلام العرب، وأنها من فصيح الكلام، قال النووي: ((جَمْعُ نَادِمٍ اتِّبَاعًا لِلْخَزَايَا، وَكَانَ الْأَصْلُ نَادِمِينَ، فَأُتْبِعَ لِخَزَايَا تَحْسِينًا لِلْكَلَامِ، وَهَذَا الْإِتْبَاعُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَهُوَ مِنْ فَصِيحِهِ))(١٠١).

وعند النظر إلى الحديث نجد التناغم في النطق بين خزايا وندامى فيكون فيه إمتاع الأذن بما تحققه من جمال لفظي، بخلاف ما لو قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (نادمين) فلا يكون لها هذا الجرس في الأذن، وقد وصف في هذا الموضع كما يقول ابن عاشور بأنه من أحسن الاستعمال(١٠٢).

ومن المشاكلة التي غُيِّرت فيها بنية الكلمة في الحديث ما جاء عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حِكَاية قَولِ المَلَك للكافر في قبره إذا سأله الملك عن محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيقول ما أدري، فيرُدّ عليه الملك: «فَيَقُولُ: لَا دَرَيْتَ، وَلَا تَلَيْتَ، وَلَا اهْتَدَيْتَ»(١٠٣)، وفي الرواية الأخرى أنهما ملكان جاء فيها «فَيُقَالُ لَهُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ»(١٠٤)، (ولا تليت) أصله: ولا تلوت، من تَلَا يَتلُو إذا قَرأَ، فقُلبت الواو ياءً لمشاكلة (دَرَيْتَ)؛ يعني: لا تقدر أنْ تقرأ وتقول ما هو الحق والصواب في القبر.

وقد تباينت آراء شراح الحديث تجاه هذه الصيغة فنسبها بعضهم إلى الخطأ من المحدِّثين، جاء في شرح السنَّة للبغوي: (((وَلا تَلَيْتَ)، قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ:

(١٠٠) ينظر: أعلام الحديث (أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي ٣٨٨ هـ، تحقيق: محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) ١/١٨٥.

(١٠١) شرح النووي على مسلم١/١٨٧.

(١٠٢) ينظر: النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح (محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع – دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) ١٢٣.

(١٠٣) مسند أحمد ١٧/٣٤.

(١٠٤) مسند أحمد ١٩/٢٩٠.

هَكَذَا يَقُولُ الْمُحَدِّثُونَ، وَهُوَ غَلَطٌ)(١٠٥)، وقال التوربشتي (((لا دريت ولا تليت) هكذا يرويه المحدثون، والمحققون منهم على أنه غلط))(١٠٦).

واختلفوا في تقدير الصواب فذكر البغوي نقلاً عن يونس بن حبيب البصري أنَّ الصواب فيها (ولا أتْلَيْتَ) أي: دعاءٌ عليه بأنْ لا تتلى إبِلُه بأنْ لا يكون لها أولادٌ يتلونها(١٠٧)، وردّ هذا التقدير ابن سرّاج معللاً ذلك بأنَّ الميّت لا مال له(١٠٨)، وقدرهم بعضهم بتقدير آخر ((قال ابن الأنباري: ويجوز أن يكون ائتليت أي: لا دريت ولا استطعت أن تدري، يقال: ما آلوه، أي: ما أستطيعه))(١٠٩)، ونسب هذا إلى الأصمعي، والفراء(١١٠)، وابن قتيبة(١١١)، وغيرهم(١١٢).

(١٠٥) شرح السنة (محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي ٥١٦هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ٤١٦/٥.

(١٠٦) الميسر في شرح مصابيح السنة ٧١/١، وينظر تخطئة هذه الرواية أيضاً في: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ١١٨/٧، ومصابيح الجامع (بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي، المعروف بالدماميني، ٨٢٧ هـ، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) ٢٧٢/٣، وشرح سنن أبي داود (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي ٨٤٤ هـ، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، ط١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م) ٣٥٥/١٨.

(١٠٧) شرح السنة للبغوي ٤١٦/٥.

(١٠٨) ينظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار (إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول ٥٦٩هـ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م) ٢٠/٢.

(١٠٩) مطالع الأنوار على صحاح الآثار ٢٠/٢.

(١١٠) ينظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار ٢٠/٢.

(١١١) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ٥٩٧هـ، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن – الرياض، ب ت) ٢٤٣/٣.

(١١٢) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين ٢٤٣/٣، والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ١١٨/٧، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح (سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد بن الملقن المصري ٨٠٤هـ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م) ٣٧/١٠.

وردّ كثيرٌ من العلماء تخطئة من خطّأ لفظة (تَلَيْت) بأنها وردت في الأحاديث الصحيحة، ونقل هذا عن القاضي عياض قال: ((وما صحت به الرواية أولى))(١١٣)، وقال الزيداني:

(((ولا تليت) أصله: ولا تلوت، من تَلَا يَتلُو: إذا قرأ، فقُلبت الواو ياءً للازدواج، ... وقد قيل في (ولا تليت): إنه تصحيف، وقيل: مكان هذا ألفاظ أُخَر، وأعرضنا عن ذكرها لأن في أكثر الروايات وفي جميع نسخ "المصابيح، فاختصرنا بهذا))(١١٤).

ووجّه الحديث بأنه جاء على المشاكلة اللفظية، ونقل ابن بطال توجيه الحديث على المشاكلة عن ثعلب، قال: ((وقوله: (لا دريت ولا تليت) الأصل فيه تلوت، فردوه إلى الياء ليزدوج الكلام، هذا قول ثعلب))(١١٥)، وكذا جاء هذا التوجيه عن ابن السكيت(١١٦)، ودافع ابن مالك عن الحديث بأنّ الخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثيرٌ، وأنّ له نظائر كثيرة(١١٧)، وقال العيني عن توجيه الحديث على المشاكلة: ((هَذَا أصوَبُ من كل مَا ذَكرُوهُ فِي هَذَا الْبَاب)) (١١٨).

والذي يظهر للباحث كما قال عددٌ من شراح الحديث أنه لم يكن هناك غلط من المحدّثين والرواة، وإنما أورد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحديث على المزاوجة والمشاكلة اللفظية، وهو أسلوب كما يقول علماء اللغة شائعٌ في العربية، وله الوقع

(١١٣) مطالع الأنوار على صحاح الآثار ٢١/٢.

(١١٤) المفاتيح في شرح المصابيح (الحسين بن محمود بن الحسنُ الشِّيرازيُّ المشهورُ بالمُظْهِري ٧٢٧ هـ، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية – وزارة الأوقاف الكويتية، ط١، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م) ٢٢١/١.

(١١٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال ٤٤٩هـ، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م).

شَوَاهِد التّوضيح وَالتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح (أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، بن مالك الطائي الجياني٦٧٢هـ، تحقيق: طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ) ٣٢١/٣.

(١١٦) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين ٢٤٣/٣.

(١١٧) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٣٢.

(١١٨) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٤٤/٨.

والجرس في الأذن، فالملاءمة التي تحصل من المزاوجة تجعل الكلام حسناً في السمع فيكون للمعنى مكانٌ في نفس السامع لحسن صورة الكلام الذي امتثل لها.

الخاتمة

بعد هذه المحاولة لتتبع الأحاديث ودراسة الظواهر الصرفية الدلالية في مسند الإمام أحمد والتي بينت موقف اللغويين وشراح الحديث من هذه الظواهر فإنني أشير إلى مجمل النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

- أهمية دراسة الحديث الشريف، والاعتماد عليه في الاستدلال لقواعد العربية.
- دراسة المفردات في أحوالها المختلفة، ومعرفة السياقات التي وردت فيها يدعم البعد الدلالي الذي يخدم المعنى والقاعدة اللغوية معاً.
- الربط بين المعنى الصرفي والدلالي، يعين على فهم معنى الحديث الشريف، ويحل كثيراً من الخلافات اللغوية.
- موقف اللغويين والنحاة من الحديث الشريف أدى إلى قلة الاستشهاد بالأحاديث في كتب اللغة والنحو، كما جرأهم ذلك على تخطئة كثير من الأحاديث ونسبة ذلك للرواة.
- اختلاف الروايات في الحديث قد يكون مرده إلى تعدد المناسبات التي قال فيها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحديث، وليس إلى تجويز الرواة الرواية بالمعنى.
- عدم استعمال صيغة معينة مع موافقتها للقواعد ليس دليلاً لعدم جواز استخدام هذه الصيغة، بل قد تستخدم ولكن بصورة قليلة، ومثال ذلك استخدام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للفعل (ودَع) ومصدره (ودْع)، مع نص اللغوين بإهمال هاتين الصيغتين.
- مخالفة الأحاديث لبعض شروط علماء اللغة في صياغة بعض الأبنية يؤثر في ترجيح بعض آراء علماء اللغة على بعض في الخلاف في هذه الشروط وعدمها، وقد ظهر ذلك واضحاً في شروط صياغة اسم التفضيل.

- تستخدم بعض الصيغ لمعانٍ في أكثر استعمالاتها، وقد تستخدم لمعنى آخر لغرض تحتمله هذه الصيغة، كما في صيغة (تفَاعَل) إذا صيغت من الواحد، فيكون فيها من معنى المبالغة ما يخدم المعنى الذي كان فيه سياق الحديث.
- قد يغير العرب في بنية الكلمة التصريفية مراعاة للمزاوجة والمشاكلة اللغوية، وهذا كثير في كلام العرب، وقد جاء في الأحاديث النبوية ما غُيِّرت فيه البنية الصرفية مراعاة ومزاوجة مع لفظ آخر في الحديث.

ويوصي البحث بتوجيه الدراسات البحثية إلى الأحاديث النبوية في كتب الحديث في مصنفاتها المختلفة، وتخصيص دراسات للظواهر اللغوية والنحوية فيها، وربط الظاهرة اللغوية بالظاهرة الدلالية ففيها الأثر الكبير على القواعد العربية، من ناحية التأصيل، والتوضيح والتبيين.

والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١. إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد (محمود شكري الألوسي ١٣٤٢هـ، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م).
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، (أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي ٧٤٥ هـ، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ).
٣. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبدالملك القسطلاني القتيبي المصري ٩٢٣هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ).
٤. الأصول في النحو (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ٣١٦هـ، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ب ت).
٥. إعراب القراءات السبع وعللها (أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ٣٧٠هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ).
٦. إعراب القراءات الشواذ (أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ).

٧. أعلام الحديث (أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي ٣٨٨ هـ، تحقيق: محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
٨. الاقتراح في أصول النحو (عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، ضبطه وعلق عليه: عبدالحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م).
٩. الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي ٥٢١هـ، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٦م).
١٠. إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم (أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، ٥٤٤هـ، تحقيق: يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
١١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين (أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنصاري الأنباري ٥٧٧هـ، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م)
١٢. البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٦هـ).
١٣. البديع في علم العربية (مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيباني الجزري ابن الأثير ٦٠٦ هـ، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٢٠هـ).
١٤. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين (أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي محب الدين ٦١٦هـ، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
١٥. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (أبو العلا محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري ١٣٥٣هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، ب ت).
١٦. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ٩١١هـ، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، المكتبة العلمية، ١٩٥٩م).
١٧. تصحيح الفصيح (أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان ٣٤٧هـ، تحقيق: عبد الله جبوري، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٥هـ).

١٨.تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ٨٢٧ هـ، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، بدون ناشر، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).

١٩.تفسير البحر المحيط (أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ).

٢٠.تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ٧٧٨ هـ، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ).

٢١.التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيرِ (عز الدين أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني ١١٨٢هـ، تحقيق: محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م).

٢٢.التوضيح لشرح الجامع الصحيح (سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد بن الملقن المصري ٨٠٤هـ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م).

٢٣.التيسير بشرح الجامع الصغير (زين الدين محمد بن تاج العارفين الحدادي ثم المناوي القاهري ١٠٣١هـ، مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).

٢٤.الحديث والمحدثون (محمد محمد أبو زهو، دار الفكر العربي، ط٢، القاهرة ١٣٧٨هـ).

٢٥.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي . القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م).

٢٦.الخصائص (**أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي** ٣٩٢هـ، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت، ب ت).

٢٧.خصائص مسند الإمام أحمد (أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني ٥٨١هـ، مكتبة التوبة، ط١، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م).

٢٨.دراسات في العربية وتاريخها (محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح سوريا، دمشق، ١٣٨٠ هـ ١٩٦٠ م).

٢٩.الدرة الفاخرة (لحمزة ببن الحسن الأصبهاني، تحقيق : عبدالمجيد قطامش، دار المعارف – القاهرة، ١٣٩٢هـ).

٣٠.الدرة الفاخرة (لحمزة ببن الحسن الأصبهاني، تحقيق: عبدالمجيد قطامش، دار المعارف، القاهرة، ١٣٩٢هـ).

٣١.دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (محمد علي بن محمد بن علان ١٠٥٧هـ، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م).

٣٢.ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨هـ).

٣٣.سر الفصاحة (أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي ٤٦٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٠٢هـ _١٩٨٢م).

٣٤.الشافية في علم التصريف (أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي ٦٤٦هـ، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م).

٣٥.شرح التسهيل (جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ٦٧٢هـ، تحقيق: عبدالرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر . الرياض، ط١، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م).

٣٦.شرح السنة (محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي ٥١٦هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م).

٣٧.شرح الفصيح (ابن هشام اللخميّ ٥٧٧هـ، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، ط١، ١٤٠٩هـ).

٣٨.شرح الكافية (محمد ابن إبراهيم بن جماعة ٧٣٣هـ، تحقيق: محمد عبدالنبي عبدالمجيد، دار البيان . القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م).

٣٩.شرح المفصل (أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا الزمخشري ٦٤٣هـ، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م).

٤٠.شرح سنن أبي داود (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي ٨٤٤ هـ، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، ط١، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م).

٤١.شرح صحيح البخاري لابن بطال (أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال ٤٤٩هـ، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م).

٤٢.شرح كتاب سيبويه (أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان ٣٦٨ هـ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م).

٤٣.شرح مصابيح السنة للإمام البغوي (محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبداللطيف بنِ عبدالعزيز الرُّوميُّ الكَرمانيّ المشهور بـ ابن المَلَك ٨٥٤ هـ، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م).

٤٤.شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح (أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، بن مالك الطائي الجياني٦٧٢هـ، تحقيق: طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ).

٤٥.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، دار القلم للملايين، بيروت، ١٤٠٤هـ).

٤٦.صحيح مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٦١ هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م).

٤٧.طرح التثريب في شرح التقريب (أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ٨٠٦هـ، أكمله ابنه: ولي الدين، ابن العراقي ٨٢٦هـ، دار إحياء التراث العربي، ب ت).

٤٨.ظاهرة المشاكلة في الصرف العربي (ابراهيم جميل إبراهيم، مكتبة المتنبي، الدمام، ط١، ٢٠٠٥م).

٤٩.عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد (عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، تحقيق: سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بَيروت – لبنان، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م).

٥٠.عمدة القاري شرح صحيح البخاري (أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى العينى ٨٥٥هـ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ب ت).

٥١.فتح الباري شرح صحيح البخاري (أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ٨٥٢هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه: محب الدين الخطيب دار المعرفة ، بيروت، ١٣٧٩هـ).

٥٢.الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (أحمد بن عبدالرحمن بن محمد البنا الساعاتي ١٣٧٨ هـ، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ب ت).

٥٣.فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام (شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي الخزرجي ٩٢٥هـ، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م).

٥٤.الفصيح (أبوالعباس أحمد بن يحيى الشيباني المعروف بثعلب ٢٩١هـ، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف، ب ت).

٥٥.فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، السيوطي ٩١١هـ، تحقيق: محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م).

٥٦.الكاشف عن حقائق السنن –شرح الطيبي على مشكاة المصابيح- (شرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي ٧٤٣ هـ، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م).

٥٧.الكتاب (عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه ١٨٠هـ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).

٥٨.كشف المشكل من حديث الصحيحين (جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ٥٩٧هـ، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن – الرياض، ب ت).

٥٩.كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه المعروفة بـ حاشية السندي على سنن ابن ماجه (نور الدين أبو الحسن محمد بن عبدالهادي التتوي السندي ١١٣٨هـ، دار الجيل – بيروت، ط٢، ب ت).

٦٠.الكناش في فني النحو والصرف (أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ٧٣٢ هـ، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠ م).

٦١.الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني ٧٨٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م).

٦٢.الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (محمد الأمين بن عبدالله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور: هاشم محمد علي مهدي، دار المنهاج – دار طوق النجاة، ط١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م).

٦٣.لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح (عبدالحق الدِّهلوي ١٠٥٢هـ، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار النوادر – دمشق، ط١، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م).

٦٤.ليس في كلام العرب (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ٣٧٠هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).

٦٥.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (**أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي** ٣٩٢هـ، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين، ١٤٠٦هـ).

٦٦.مختصر في شواذ القرآن (أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ٣٧٠هـ، مكتبة المتنبي، القاهرة، ب ت).

٦٧.مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبدالسلام بن خان محمد الرحماني المباركفوري ١٤١٤هـ، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية، نارس الهند، ط٣، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م).

٦٨.مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (نور الدين أبوالحسن علي بن محمد الملا الهروي القاري ١٠١٤هـ، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م).

٦٩.مسند الإمام أحمد بن حنبل (الإمام أحمد بن حنبل ٢٤١ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م).

٧٠.مصابيح الجامع (بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي، المعروف بالدماميني، ٨٢٧ هـ، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م).

٧١.المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد (شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ٨٣٣هـ، مكتبة التوبة، الرياض ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

٧٢.مطالع الأنوار على صحاح الآثار (إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول ٥٦٩هـ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر، ط١، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م).
٧٣.المفاتيح في شرح المصابيح (الحسين بن محمود بن الحسنُ الشِّيرازيُّ المشهورُ بالمُظْهِري ٧٢٧ هـ، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية – وزارة الأوقاف الكويتية، ط١، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م).
٧٤.المفتاح في الصرف (أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الفارسي الجرجاني ٤٧١هـ، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).
٧٥.المفصل في صنعة الإعراب (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ٥٣٨هـ، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م).
٧٦.المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي ٦٥٦هـ، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو – أحمد محمد السيد – يوسف علي بديوي – محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).
٧٧.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي ٧٩٠ هـ، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م).
٧٨.مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: (عثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح ٦٤٣هـ، نشره محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٩٣م)
٧٩.منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر (علي عبدالباسط مزيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ب ت).
٨٠.المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ).

٨١.الميسر في شرح مصابيح السنة (فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبدالله، شهاب الدين التُّورِبِشْتِي ٦٦١ هـ تحقيق: عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م).

٨٢.النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح (محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع – دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م).

٨٣.النكت على كتاب ابن الصلاح (أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م).

٨٤.النهاية في غريب الحديث والأثر (ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيباني الجزري ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م).

٨٥.النهاية في غريب الحديث والأثر (مجد الدين أبو السعادات المبارك الشيباني الجزري ابن الأثير ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).

٨٦.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م).